Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2 part2- December 2025 | المجلد ١٥- العدد ٢ ج٢ – كانون الأول ٢٠٢٥

The Role of Investment in Shaping Non-Oil Economic Policies in Iraq After 2003

[1] Assistant Lecturer: Duaa Munam Yaseen
[1] University of Baghdad - Center for Tourism and International Studies
1: Email: duaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq
2: Email:

Abstract:

This research investigates the development and challenges of non-oil investment in Iraq following the year 2003. In the aftermath of regime change and years of conflict, Iraq has sought to diversify its economy and reduce dependence on oil revenues. The study focuses on sectors such as agriculture, manufacturing, tourism, and services, evaluating the extent of local and foreign investments in these fields. Key obstacles, including legal uncertainties, corruption, political instability, and inadequate infrastructure, are examined in depth. Moreover, the research highlights the importance of reforming institutional frameworks to attract and sustain non-oil investments. Through a comprehensive analysis, the study aims to assess the effectiveness of current policies and propose recommendations for fostering a more balanced and resilient Iraqi economy.

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.159713.1508
Submitted: 25/4/2025
Accepted: 21/5/2025
Published: 1/12/2025
Keywords:
Investment
Non-oil
Iraq
Economy
Development.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دور الاستثمار في رسم السياسات الاقتصادية (الغير نفطية) في العراق بعد ٢٠٠٣

[١] م.م دعاء منعم ياسين
[١] جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص:

يُعد الاستثمار غير النفطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ضرورة ملحة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني بعد عقود من الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيس للدخل وقد جاء هذا التوجه في سياق تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى أعقبت التغيير السياسي الذي شهده البلد حيث سعت الحكومات المتعاقبة إلى دعم القطاع الخاص وتشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الدخول في مجالات متنوعة مثل الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بهدف تحقيق تنمية شاملة ومستدامة رغم الجهود المبذولة واجه الاستثمار غير النفطي تحديات جسيمة تمثلت في عدم الاستقرار السياسي وضعف التشريعات وضعف تطبيق القانون وانتشار الفساد الإداري والمالي إضافة إلى هشاشة البنية التحتية وغياب بيئة استثمارية جاذبة ورغم صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي تضمن حوافز كبيرة وضمانات للمستثمرين إلا أن البيئة التطبيقية لهذا القانون ظلت محدودة الأثر بسبب ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة وعدم وجود رؤية اقتصادية موحدة لدعم الاستثمارات غير النفطية وقد أظهرت دراسات وتقارير رسمية ودولية أن العراق يمتلك إمكانات كبيرة للنهوض في قطاعات واعدة قادرة على خلق فرص عمل وتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل العجز المالي لكنّ ذلك يتطلب تهيئة بيئة مؤسساتية وتشريعية متماسكة تقوم على مبدأ الشفافية وسيادة القانون والاستقرار الأمني والسياسي إذ إن الاستثمار غير النفطي لم يعد خيارًا اقتصاديًا ثانويًا بل يمثل اليوم حجر الأساس لأي مشروع وطني يسعى إلى بناء اقتصاد متوازن ومستقر وقادر على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار، غير النفطي، العراق، اقتصاد، تنمية.

المقدمة

أولاً: **فرضية البحث:**

يفترض البحث أن تحسين البيئة القانونية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار الأمني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، سيؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار غير النفطي، بما يسهم بشكل فعّال في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط.

ثانياً: مشكلة البحث:

على الرغم من التوجهات الرسمية نحو تنويع مصادر الدخل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إلا أن الاستثمار غير النفطي لا يزال يواجه تحديات هيكلية تتمثل في ضعف البيئة التشريعية، وتدهور البنية التحتية، واستمرار حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما يعيق تطوره ويطرح تساؤلات حول قدرة الدولة على استقطاب هذا النوع من الاستثمار.

ثالثاً: أهمية البحث:

تُستمد أهمية هذا البحث من الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل في العراق وتقليل الاعتماد على قطاع النفط من خلال تفعيل دور القطاعات غير النفطية يساهم البحث في توضيح مكامن الخلل في بيئة الاستثمار وتحليل أثر السياسات الاقتصادية المتبعة بعد عام ٢٠٠٣ كما يوفّر إطارًا تحليليًا يساعد صناع القرار في تطوير رؤى استراتيجية تدعم النمو المستدام ويُعد مرجعًا علميًا لدراسة مستقبل الاقتصاد العراقي من منظور غير ريعي.

رابعاً: منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع الاستثمار غير النفطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من خلال تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم سياسات الاستثمار وتم استخدام بيانات رسمية وتقارير حكومية بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتم التركيز على تحليل التحديات والمعوقات التي تواجه المستثمرين في القطاعات غير النفطية كما تم تقييم أثر السياسات الحكومية المتبعة في تهيئة بيئة استثمارية محفزة تسهم في تعزيز مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني.

I. المحور الأول

الاستثمار والسياسات الاقتصادية(غير النفطية) -مدخل نظري مفاهيمي-

أولاً: تعريف الاستثمار: أن الاستثمار يُعد مرحلة متقدمة لاستغلال الموارد الطبيعية وفق عدد من القواعد والخطط الربحية والتجارية. لقد وردت العديد من التعريفات للاستثمار وتنوعت

بحسب السياق الاقتصادي والمالي ألا أن أغلبها أعتمد مبدأ الربح وزيادة رأس المال، فالأستثمار عملية أقتصادية تهدف الى تكوين رأس المال ولاتقتصر على السلع المادية بل تعمل على تطوير رأس المال البشري أيضاً وزيادة الطاقة الانتاجية للبلد كما يُعد عاملاً مهماً للدخل القومي والتمنية الاقتصادية والاستثمارات ويتم تقسيمها حسب الموقع الجغرافي خارج الحدود أو داخل حدود الدولة .وعرفت الأمم المتحدة مفهوم الاستثمار على أنه: اجمالي تكوين رأس المال من خلال توظيف الأموال بهدف الحصول على دخل في مستقبل يأخذ أشكالاً متعددة في الارباح.

١- **لغوياً** : كلمة "الاستثمار" مشتقة من الفعل "ثمَر"، والذي يعني النمو والتكاثر. يُقال: "ثمر الشجر" أي أظهر ثماره ونما، و"ثمر المال" أي زاد ونمى. كما تُستخدم كلمة "الثمر" للإشارة إلى نتاج الشجر أو الولد، إذ يُعتبر "ثمرة القلب".[١] ومن هذا المنطلق، يرتبط مفهوم الاستثمار بفكرة التثمير، أي النمو والتكاثر، وهو دلالة على السعي لزيادة الأموال وتنميتها. ووفقًا لمعجم الوسيط، يُعرّف الاستثمار على أنه "استخدام الأموال في الإنتاج، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر"[٢]

٢-**اصطلاحاً**: هو تخصيص الأموال أو الموارد في أصول أو مشروعات معينة بهدف تحقيق عائد مالي أو فائدة مادية على المدى الطويل. يُعَرَّف الاستثمار على أنه التضحية بأصل حالي (مثل المال) للحصول على أصول مستقبلية يُتوقع أن تكون ذات قيمة أكبر. يتم هذا في عدة أنواع من الأصول مثل الأسهم، السندات، العقارات، أو حتى في مشاريع الأعمال الجديدة.[٣]

٣- **تعريف الاقتصاديين من وجهة نظر الاقتصاديين يُعرف (الاستثمار):** على أنه تخصيص الموارد (المال، الوقت، الجهد) في أصول معينة أو مشروعات بهدف تحقيق عوائد مالية أو فوائد مستقبلية. تختلف وجهات النظر حول تعريف الاستثمار حسب النظريات الاقتصادية، لكن المفهوم الأساسي يعتمد على فكرة التضحية بمنفعة حالية لأجل منافع مستقبلية. وقد عرفه بعض علماء الاقتصاد:

(١) للمزيد أنظر : الإمام ابن منظور : *لسان العرب* ، مادة (ثمر) ، م١ ، (بيروت: دار صادر ، ١٩٦٥) ، ص ٥٠٣-٥٠٤.
(٢) إبراهيم أنيس : *المعجم الوسيط* ، ج١ ، (مطبعة قطر الوطنية ، ١٩٨٥)، ص ١٠٠.
(٣) تعريف الموسوعة البريطانية(Britannica) للاستثمار على الموقع:
Investment | Savings, Retirement & Risk Management | Britannica Money

أ- آدم سميث(Adam Smith) كان قد عرف الاستثمار في كتابه (ثروة الامم): الى انه عملية توجيه الفوائض المالية لتمويل الانتاج لاجل تحقيق مزيد من الثروة. ويرى سميث أن الاستثمار في المشاريع الانتاجية هو الذي يدفع النمو الاقتصادي ويزيد الثروة الوطنية.[١]

ب- جون مايناردكينز(John Maynard Keynes): عرف الاستثمار أنه الانفاق على الاصول التي تهدف الى زيادة القدرة الانتاجية، سواء كانت بناء المصانع ،شراء الالات ، تطوير البنية التحتية.اذ يرى كينز أن الاستثمار يعتمد على التوقعات المستقبلية وأنه مكون رئيس في تحديد مستويات الكلب الاجمالي والبطالة.[٢]

ج- جوزيف شومبيتر(Joseph Schumpeter):أن الاستثمار وفق رؤية شومبيتر يرتبط بالابتكار والتنمية الاقتصادية. وفي كتابه (نظرية التنمية الاقتصادية) يربط شومبيتر الاستثمار بالعملية الابتكارية اذ يقود الى ادخال منتجات أو خدمات جديدة ، تؤدي الى اعادة تنظيم الصناعات والنمو الاقتصادي.[٣]

٤- **تعريف المالية والمصرفية:** تستخدم كلمة الاستثمار للتعبير عن الاموال التي تخصص لشراء أسهم وسندات تعود الى شركات خاصة أو عامة لأجال طويلة بهدف تحقيق عوائد[٤]

ويرى البعض أن الاستثمار المالي لا يخرج عن كونه توظيف للأموال المدخرة للحصول على دخل منها وهذا المفهوم للأستثمار يشمل: استثمار المصارف والمؤسسات المالية لاموالها لاقتناء الاوراق المالية((الاسهم والسندات)) لأغراض مختلفة بهدف الاحتفاظ بها كموجودات أو المتاجرة بها بالوسائل المختلفة. ومما تقدم يتضح أن الاستثمار المالي هو قيام المؤسسات أو الافراد بشراء الاصول المالية والتي تنتج بأقل الأخطار الممكنة عوائد معينة بفترة زمنية محددة.[٥]

أما الاستثمار(الغير نفطي) فيمكن القول انه: هو عملية توجيه الموارد المالية والاقتصادية إلى قطاعات لا تعتمد على إنتاج أو تصدير النفط، بهدف تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية. هذا النوع من الاستثمار يُعد جزءًا أساسيًا من استراتيجيات

(1) A point made neatly by P. J. O'Rourke, On the Wealth of Nations, Atlantic Monthly Press, New York, 2006, p:20.
(2) The General Theory of Employment, Interest, and Money, John Maynard Keynes,International and Relations and Security Network, February 1936,p:37.
(3) The Theory of Economic Development, Joseph A. Schumpeter, Contributed by Richard Swedberg, 1st Edition, Published17 May 2021, London, p:54.
(٤) د.سيد الهواري، *أساسيات إدارة البنوك*، (مكتبة عين شمس، ١٩٧٦)، ص١٦.
(٥) د. محمد صالح جابر، *الاستثمار بالاسهم والسندات وتحليل الاوراق المالية*،ط١، (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)،ط١، ص ٢٨.

التنمية الاقتصادية في العديد من الدول المنتجة للنفط، خصوصاً تلك التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية الهدف الرئيس منه هو خلق اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، وقادر على مواجهة التقلبات في أسعار النفط العالمية التي تؤثر على الإيرادات الحكومية والاقتصاد بشكل عام.

وعرفه البنك الدولي: بأنه يتضمن استثمارات في قطاعات أخرى مثل البنية التحتية، التصنيع، التكنولوجيا، والخدمات، بغية تخفيف الاعتماد على الموارد النفطية وتحقيق توازن اقتصادي. يدعم البنك الدولي الاستثمار في القطاعات غير النفطية كجزء من استراتيجيات التنمية، مؤكدًا على أهمية هذا النوع من الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة وتحفيز الابتكار وزيادة فرص العمل [١]

ووفقاً لتعريف التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢١: الاستثمار غير النفطي يشير إلى توجيه الأموال والموارد إلى قطاعات غير مرتبطة بصناعة النفط والغاز، مثل الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا، السياحة، والتعليم، والخدمات.[٢]

ثانياً: أنواع الاستثمار الاقتصادي(غير النفطي)

الاستثمار غير النفطي يشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا تعتمد على النفط، وهو يمثل أهمية كبيرة للدول التي تعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية لتحقيق التنوع الاقتصادي والاستدامة على المدى البعيد. من خلال التركيز على الاستثمار في قطاعات متعددة، يمكن للاقتصادات تقليل مخاطر التبعية للنفط وتحقيق توازن اقتصادي. فيما يأتي أهم أنواع الاستثمار غير النفطي:

١. الاستثمار في الزراعة: الاستثمار الزراعي هو مجال حيوي يركز على تحسين الإنتاج الغذائي من خلال تطبيق أساليب وتقنيات حديثة تهدف إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق الاستدامة البيئية. هذا النوع من الاستثمار يعتمد على زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات وتطوير البنية التحتية الزراعية. ويعد الاستثمار الزراعي ضروريًا لتحقيق الأمن الغذائي، حيث يعمل على تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية وتحسين قدرات الإنتاج المحلي كما يعزز التنمية الريفية من خلال توفير فرص عمل وتحسين سبل العيش في المجتمعات الريفية.[٣]

---

(1) What Drives Successful Economic Diversification in Resource-Rich Countries? Addisu A. Lashitew, Michael L. Ross, and Eric Werker,19 july 2023, p 176.

(٢) تقرير صندوق النقد العربي لعام ٢٠٢١.ص ٤٠ على الموقع الالكتروني:
unified-arab-economic-report-2021.pdf (amf.org.ae)

(3) INVESTING IN FARMERS AGRICULTURE HUMAN CAPITAL INVESTMENT STRATEGIES, Kristin Davis IFPRI Johanna Gammelgaard IFPRI CONSULTANT and others, Published by the Food and Agriculture Organization of the United Nations and the International Food Policy Research Institute, Rome, 2021,p;9

من العوامل الرئيسية التي تؤثر على نجاح الاستثمار الزراعي هو استخدام التكنولوجيا الزراعية المتطورة، مثل الزراعة الذكية والري بالتنقيط، ما يسهم في تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة الإنتاج. اضافة الى ذلك، يتطلب الاستثمار في الزراعة الحديثة تحسين إدارة الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه، بهدف ضمان استدامتها للأجيال القادمة.(١)

٢. **الاستثمار الصناعي:** هو عملية تخصيص الموارد المالية والموارد الأخرى في تطوير وتصنيع السلع والخدمات، ويعتبر أحد أعمدة النمو الاقتصادي في العديد من الدول. يشمل الاستثمار الصناعي إنشاء المصانع وتوسيعها، وتحديث المعدات، وتوظيف الأفراد المؤهلين، وتطوير العمليات الإنتاجية. يهدف هذا الاستثمار إلى زيادة القدرة الإنتاجية، تحسين الجودة، وخفض التكاليف.

يتضمن الاستثمار الصناعي عدة قطاعات مثل الصناعة التحويلية، صناعة المواد الغذائية، صناعة الملابس، وصناعة التكنولوجيا. اذ يسهم هذا القطاع في خلق فرص عمل، ويعزز من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. كما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية.(٢) من العوامل التي تؤثر على نجاح الاستثمار الصناعي هو توفر البنية التحتية المناسبة، مثل الطرق والمواصلات والطاقة كما يؤدي الوصول إلى الأسواق دورًا هامًا في تحديد جدوى الاستثمار، حيث تسعى الشركات إلى تحقيق أرباح من خلال تلبية احتياجات السوق.

٣- **الاستثمار في الطاقة المتجددة:** أن الاستثمار في الطاقة المتجددة أصبح أحد أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية عالميًا فالحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم تستثمر في هذا القطاع كجزء من الجهود للحد من انبعاثات الكربون وتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري. يتمثل هذا النوع من الاستثمار في مشاريع توليد الطاقة من مصادر طبيعية مثل الشمس، الرياح، المياه، والطاقة الحيوية، التي تعتبر مصادر نظيفة وصديقة للبيئة.(٣)

(1) THE STATE OF FOOD AND AGRICULTURE, REVEALING THE TRUE COST OF FOOD TO TRANSFORM AGRIFOOD SYSTEMS, Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome, 2023,p;12

(2) INVESTMENT AND NEW INDUSTRIAL POLICIES. For more details: World Investment Report 2018 - Investment and New Industrial Policies

(3) Surbhi Jain, Investing In Renewable Energy For A Sustainable Future, Forbes. Jun 9, 2023. Investing In Renewable Energy For A Sustainable Future

٤- **الاستثمار في التكنولوجيا:** يُقصد بالاستثمار التكنلوجي توجيه الأموال والموارد نحو تطوير واستخدام التقنيات الحديثة لتحسين الأداء الاقتصادي والإنتاجي وهذا النوع من الاستثمار يمكن أن يشمل قطاعات متنوعة: مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، الروبوتات، وتكنولوجيا المعلومات. يُعتبر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وخاصة البنية التحتية التمكينية الضرورية أمراً بالغ الاهمية لتطبيق الابتكار في قطاع الخدمات المالية والمصرفية وتطوير هذا القطاع. فالهدف الرئيسي منه هو تحسين الكفاءة، تقليل التكاليف، وتعزيز الابتكار في مختلف المجالات، سواء في الصناعة أو الخدمات.[١]

في العالم العربي، نلحظ اهتمامًا متزايدًا بهذا النوع من الاستثمار، مثل مبادرات "رؤية السعودية ٢٠٣٠" التي تركز على التحول الرقمي. أما على الصعيد العالمي، تبرز دول مثل: الولايات المتحدة والصين في قيادة الاستثمار في التكنولوجيا، حيث تنفق الشركات الكبرى مثل جوجل ومايكروسوفت مليارات الدولارات سنويًا على البحث والتطوير.

٥- **الاستثمار السياحي:** هو عملية اقتصادية تهدف الى انفاق الاموال في قطاع السياحة لتحقيق مجموعة من الاهداف اهمها تحقيق عوائد مالية تساهم في تنمية القطاع السياحي والاقتصاد الوطني ، ويشمل الاستثمار السياحي الاستثمارات المادية كالاستثمار في المنشآت السياحية، والاستثمارات المعنوية كالاستثمار في الموارد البشرية والخدمات السياحية كما يشمل الاستثمار في قطاع الصناعات التقليدية باعتبارها تدخل ضمن الموروث الثقافي للدولة.[٢]

أن هذا النوع من الاستثمار له أهمية كبيرة في القرن الحالي اذ انه يُسهم في جلب رؤوس الاموال الاجنبية،تأهيل اليد العاملة الفنية،ادخال الخبرات في ميدان السياحة مما يؤدي بدوره الى زيادة التوسع في المناطق السياحية،بالرغم من وجود قيود ومحددات تقف امامها خاصة وأنها أشد أنواع الاستثمارات حساسية لشروط قيامها واستمرارها وتطويرها.[٣]

ثالثاً: أهمية الاستثمار(غير النفطي)

---

(1) Laxmikanth nayaka, T.O and Laxmana, "Digitalisation in The Banking Sector", International Journal of Trend in Scientific Research and Development. (IJTSRD), vol 5.2018, p:33.

(٢) سعاد صديقي، "دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل-" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦)، ص١٨.

(3) Global FDI Greenfield Investment trends in Tourism, Tourism Investment Report 2020, In association with fDi Intelligence from the Financial Times، Tourism Investment Report 2020 | UN Tourism

يُعدُّ الاستثمار -غير النفطي- محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. مع تذبذب أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب على التنويع الاقتصادي، برزت أهمية تقليل الاعتماد على النفط. لذلك، تعمل العديد من الدول النفطية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والاستفادة من قطاعات أخرى مثل السياحة، الصناعة، الزراعة، والتكنولوجيا. هذه الاستثمارات تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتدعم الابتكار، وتعزز من استقرار الاقتصاد الوطني، مما يمكّن الدول من مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق نمو أكثر استدامة.

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار(غير النفطي) بما يأتي:

١- **تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:** أن الدول النفطية تعتمد على الإيرادات الناتجة عن صادرات النفط لتمويل ميزانياتها وتلبية احتياجاتها الاقتصادية، ومع تقلب أسعار النفط بشكل كبير، يواجه الاقتصاد مخاطر كبيرة تتعلق بالعجز المالي وانخفاض الإيرادات في حال هبوط الأسعار. لذا، يُعد الاستثمار في القطاعات غير النفطية وسيلة فعّالة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات، مما يوفر استقرارًا ماليًا واقتصاديًا ويحد من التقلبات الاقتصادية.[١]

٢- **خلق فرص عمل وتنمية القوى العاملة:** خلق فرص عمل وتطوير القوى العاملة: تحتاج القطاعات غير النفطية، مثل السياحة والصناعات التحويلية والتقنيات الحديثة، إلى أعداد كبيرة من العاملين مقارنةً بقطاع النفط. ويؤدي الاستثمار في هذه المجالات إلى توفير فرص عمل جديدة، ما يعزز انضمام المواطنين إلى سوق العمل ويقلل من معدلات البطالة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا الاستثمار في تطوير الموارد البشرية من خلال تدريب الكوادر المحلية على مهارات حديثة تلائم احتياجات هذه القطاعات، مما يقلل من الاعتماد على العمالة الوافدة.[٢]

٣- **تحقيق التنمية البيئية والاستدامة:** الاستثمار في القطاعات غير النفطية، وخاصة الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، يلعب دورًا حيويًا في تقليل الآثار البيئية السلبية الناتجة عن الصناعات النفطية. من خلال تطوير مشاريع تعتمد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى تقنيات زراعية صديقة للبيئة، يمكن للدول خفض انبعاثات الكربون وتقليل

(١) التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات، اعداد: جمال قاسم، د. محمد اسماعيل واخرون، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد ١١٨، ٢٠٢٣، ص١٧.

(2) Joel Jaeger, Why do green investments create more jobs? Experts explain, World Economic Forum, Dec8,2021 .

Job creation rates between renewable and non-renewable industries | World Economic Forum

الاعتماد على الوقود الأحفوري. تسهم هذه المشاريع في تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير مصادر طاقة نظيفة ومتجددة، مما يساعد أيضًا في الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.(١)

٤- **تعزيز القدرة التنافسية وتشجيع الابتكار:** أن الاقتصاد القائم على الابتكار والقطاعات المتقدمة يعزز القدرة التنافسية للدولة على المستوى العالمي، مما يزيد من جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية. الاستثمار في مجالات مثل: التكنولوجيا والصناعات التحويلية يدعم بيئة الابتكار ويخلق حلولاً جديدة تزيد من إنتاجية الاقتصاد وتحسّن من أداء الشركات المحلية. كما يعزز الابتكار من مرونة الاقتصاد في مواجهة التغيرات التكنولوجية العالمية.(٢)

٥-**تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات:** الاعتماد على استيراد الغذاء يجعل الدول عرضة للتقلبات في سلاسل التوريد وأسعار الغذاء العالمية، وهو ما يشكل تهديدًا للأمن الغذائي، خاصة خلال الأزمات العالمية. الاستثمار في الزراعة والتقنيات الزراعية الحديثة، مثل الزراعة الرأسية والزراعة المائية، يساهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تعزيز القدرة على إنتاج الغذاء محليًا وتقليل الحاجة للواردات، مما يحسن استقرار الاقتصاد ويعزز من الاكتفاء الذاتي.(٣)

II. المحور الثاني

تحليل واقع الاقتصاد (غير النفطي) في العراق بعد ٢٠٠٣

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تحولات كبيرة، أبرزها استمرار الاعتماد على العائدات النفطية في ظل بيئة سياسية وأمنية غير مستقرة. وعلى الرغم من وجود إمكانيات كبيرة لتنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات غير النفطية، إلا أن هذه الإمكانيات تواجه تحديات عديدة، منها ضعف البنية التحتية، والفساد الإداري، وغياب التشريعات الداعمة للاستثمار في القطاعات غير النفطية. يأتي تحليل واقع الاقتصاد غير النفطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لفهم الوضع الحالي لهذه القطاعات وتحديد العقبات الرئيسية التي تعرقل نموها، مما يمهد

(1) International Energy Agency, World Energy Outlook 2021, p: 233.
(2) Matt Banholzer and Tim Koller with Laura LaBerge, How innovation can accelerate industry momentum, article in Mckinsey and company, August 13, 2024 . How innovation and growth accelerate momentum | McKinsey
(٣) افاق المنطقة العربية ٢٠٣٠: تعزيز الامن الغذائي(موجز تنفيذي)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، موقع الامم المتحدة(الاسكوا). آفاق المنطقة العربية ٢٠٣٠: تعزيز الأمن الغذائي: موجز تنفيذي.

لوضع استراتيجيات فعّالة لتعزيز الاقتصاد المستدام وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

أولاً: أثر الاعتماد على النفط في الاقتصاد العراقي

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل رئيسي على قطاع النفط، الذي يشكل أكثر من ٩٠% من إيرادات الدولة وأكثر من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما يوفّر النفط عائدات مالية كبيرة، فإن هذا الاعتماد الشديد على النفط يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، ما يؤدي إلى تذبذب الإيرادات العامة ويؤثر على استقرار الاقتصاد الوطني. وقد وضح البنك الدولي أن هذا الاعتماد يضعف من قدرة العراق على تحقيق تنمية مستدامة، ويزيد من الحاجة إلى تنويع الاقتصاد.[١]

اعتماد العراق على النفط أثر أيضًا على هيكل الاقتصاد المحلي، حيث أدى إلى ما يعرف بـ"**المرض الهولندي**" [٢]. عندما تتدفق العائدات النفطية بشكل كبير، يرتفع سعر العملة المحلية، ما يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية ويضعف قطاعات الصناعة والزراعة. ويظهر هذا الأثر بوضوح في العراق، اذ انخفضت مساهمة القطاعات غير النفطية على مر السنوات، مع تراجع الزراعة والصناعة بشكل ملحوظ. نتيجة لذلك، ازدادت البطالة اذ بات عدد قليل من العراقيين يعملون في القطاعات غير النفطية، وأصبح اقتصاد البلاد أحادي المصدر، يعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية.[٣] فضلاً عن ذلك، جعلت العائدات النفطية الحكومة العراقية أقل حاجة إلى تطوير نظام ضرائبي فعال وتنويع مصادر الدخل ويعتبر غياب هذا النظام أحد التحديات الاقتصادية الرئيسية، حيث تعتمد الحكومات عادةً على الضرائب لتنويع إيراداتها ودعم الخدمات العامة ولكن في حالة العراق، أدى الاعتماد على

(1) World Bank, Iraq Economic Monitor, Fall 2022: A New Opportunity to Reform.p;1
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099729211162223616/pdf/IDU0f98d9eec05e2a04817093f20fc8a1c0db448.pdf

(٢) المرض الهولندي هو ظاهرة اقتصادية تشير إلى الآثار السلبية التي قد تحدث عندما تجد دولة ما مصدرًا كبيرًا للثروة (مثل اكتشاف موارد طبيعية كالبترول أو الغاز). يؤدي ذلك عادة إلى زيادة تدفق العملة الأجنبية، مما يرفع قيمة العملة المحلية. هذه الزيادة تجعل صادرات القطاعات الأخرى، مثل الصناعة والزراعة، أقل تنافسية في الأسواق العالمية، وبالتالي تتراجع، مما يضر الاقتصاد على المدى الطويل. نشأ المصطلح في هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال في الستينيات، مما أدى إلى تراجع في القطاعات الأخرى. للمزيد انظر: "The Dutch Disease" The Economist. 26 November 1977. pp. 82–83.pdf
https://www.uio.no/studier/emner/sv/oekonomi/ECON4925/h08/undervisningsmateriale/DutchDisease.pdf

(٣) الاستاذ المساعد الدكتور مايح شبيب الشمري، "تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، *جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد*، (٢٠١٤):ص ٥.

النفط إلى إهمال هذا النظام، ما زاد من صعوبة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة خاصة في ظل التحديات الأمنية والسياسية المستمرة.[1]

وبسبب هذه العوامل، اصبح العراق بحاجة إلى استراتيجية اقتصادية جديدة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل. ينصح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بضرورة تطوير قطاعات أخرى، مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، بهدف تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. يتطلب ذلك تحسين البيئة الاستثمارية من خلال وضع تشريعات واضحة، وتسهيل الإجراءات، ومحاربة الفساد، وتطوير البنية التحتية، كما أن تطوير قطاع التعليم والتدريب المهني يعد أساسيًا لتمكين الأيدي العاملة من المهارات المطلوبة للعمل في القطاعات غير النفطية، ما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل البطالة.

جدول رقم (١) مؤشرات اعتماد العراق على النفط للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢١)

Year	Oil Dependency (% of GDP)	Oil Revenues (% of Government Budget)	Oil Exports (% of Total Exports)
2003	40%	70%	95%
2005	45%	75%	96%
2010	50%	80%	97%
2015	55%	82%	98%
2020	60%	85%	99%
2021	60%	85%	99%

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات البنك الدولي وادارة معلومات الطاقة الامريكية

(1) María Lasa Aresti, Oil and Gas Revenue Sharing in Iraq, Natural Resource Governance Institute, July 2016.p:13.

Iraq's Economic Update — October 2021 Country Analysis Executive Summary: Iraq

يوضح الجدول أعلاه مؤشرات اعتماد العراق على قطاع النفط للفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٢١ حيث يعكس نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية إلى جانب حجم الإنتاج والتصدير خلال هذه السنوات يعكس الجدول مدى تركيز الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر رئيسي للدخل والتحديات المرتبطة بتنويع مصادر الدخل الوطني كما يساعد على تقييم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في تقليل الاعتماد على النفط وتحفيز القطاعات غير النفطية.

ثانياً: تحديات الاقتصاد (غير النفطي) بعد ٢٠٠٣

منذ عام ٢٠٠٣، يواجه العراق تحديات اقتصادية كبيرة في سعيه لتنويع مصادر دخله بعيدًا عن الاعتماد الكلي على النفط. بعد سقوط النظام السابق، اعتمدت الحكومات المتعاقبة بشكل أساسي على عائدات النفط لتمويل ميزانية الدولة، ما أدى إلى إهمال القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة نتيجة لذلك، أصبحت هذه القطاعات غير قادرة على المنافسة، وتعاني من قلة الاستثمارات المطلوبة للتنمية. ضعف البنية التحتية المتضررة بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي أعاق مناخ الاستثمار، حيث تتطلب القطاعات غير النفطية بنية تحتية متطورة من كهرباء ومياه ووسائل نقل.[١]

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الفساد الإداري والمالي عقبة رئيسية، حيث تحتل العراق مراتب متدنية في مؤشرات الشفافية الدولية، مما يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.[٢] البيئة القانونية والتنظيمية غير المستقرة تعيق بدورها جذب الاستثمارات، إذ يواجه المستثمرون صعوبات كبيرة في الحصول على التراخيص والتصاريح، إلى جانب بيروقراطية معقدة، يُضاف إلى ذلك تحديات مثل: ارتفاع البطالة وقلة المهارات المهنية في القطاعات غير النفطية، ما يزيد من الصعوبات أمام تطوير الصناعات المحلية. ونتيجة لهذه التحديات، يعتمد العراق بشكل كبير على الواردات، مما يضغط على

(1) World Bank, Iraq Economic Monitor – Protecting Vulnerable Iraqis in the Time of a Pandemic: The Case for Urgent Stimulus and Economic Reforms, November 11, 2020,p; 12.

(2) Saad Znad Darwish, Iraq's Administrative and Financial Corruption: A Perspective, Business and Management Department, Kingdom University, Manama, Bahrain, January 2023,p; 2776.

احتياطاته من العملات الأجنبية ويزيد من عجز الميزان التجاري. هذه العوامل مجتمعة توضح العقبات التي تعيق الاقتصاد العراقي عن تحقيق تنمية شاملة خارج قطاع النفط.[١]

فيما يأتي توضيح للتحديات الرئيسية التي واجهت الاستثمار غير النفطي في العراق:

١- الاعتماد الكبير على النفط وتباطؤ التنويع الاقتصادي: منذ عام ٢٠٠٣، ركزت الحكومة العراقية على قطاع النفط، الذي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويعد مصدر التمويل الأساسي للميزانية الحكومية. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على النفط أضعف الجهود لتطوير القطاعات غير النفطية، مما حدّ من فرص الاستثمار في قطاعات مثل الزراعة والصناعة والخدمات. ضعف السياسات الاقتصادية الموجهة نحو التنويع أدى إلى بقاء هذه القطاعات غير جاذبة للمستثمرين.[٢]

٢- ضعف البنية التحتية: شهدت البنية التحتية في العراق تدهورًا ملحوظًا بسبب الحروب المستمرة وعدم الاستقرار السياسي. يؤثر ضعف البنية التحتية على جذب الاستثمار غير النفطي، حيث تشكل شبكات الكهرباء والمياه، ووسائل النقل، والموانئ أولوية كبيرة لأي استثمار صناعي أو زراعي أو خدمي لم تستثمر الحكومات العراقية المتعاقبة بشكل كافٍ في تحديث البنية التحتية، مما شكل عائقًا أمام المستثمرين الراغبين في العمل خارج قطاع النفط.[٣]

٣- الفساد الإداري والمالي: يُعد الفساد الإداري والمالي أحد أكبر التحديات التي تعيق الاستثمار غير النفطي في العراق. ينتشر الفساد في جميع مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى هدر الموارد وتباطؤ تنفيذ المشاريع وتراجع ثقة المستثمرين. العراق يحتل مرتبة منخفضة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، مما يعكس تحديات كبيرة أمام بناء بيئة استثمارية جاذبة.[٤]

---

(1) Dr. Frederick C. Huxley and Dr. Akeel al-Khakani, Skills Development to Support Employment Generation in Iraq, Independent interim evaluation, UNDG Iraq Trust Fund, May 2010, p; 5

(٢) حامد الاملح، "دور النفط في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥- ٢٠٢٠ /قراءة تحليلية"، *مجلة البحوث والدراسات البترولية*، أيلول، (٢٠٢٢): ص ٦.

(3) Ali Al-Mawlawi, Iraq's National Development Strategies: Exploring Weaknesses in Policy Planning and Investment, Al-Bayan Center for Planning and Studies,2019, p;4

(4) Mohamad H. Rashama, Aqeel H. Jaberb, Sabah R. Mahdi, Financial and Administrative Corruption and Its Economic Effects (Iraq as a Case Study), International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 12, Issue 7, 2020,p.6

٤- عدم الاستقرار السياسي والأمني: شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ اضطرابات أمنية وسياسية مستمرة، بدءًا من الحروب والصراعات الطائفية مرورًا بظهور تنظيمات مسلحة مثل "داعش". عدم الاستقرار هذا أعاق جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاعات غير النفطية، حيث يحتاج المستثمرون إلى بيئة آمنة ومستقرة للتخطيط طويل الأجل.(١)

٥- البيئة التنظيمية والقانونية الضعيفة: يُعاني العراق من نظام قانوني وتنظيمي غير مستقر، حيث توجد فجوات كبيرة في القوانين التي تحكم الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المستثمرون صعوبة في الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة، وتكون عمليات البيروقراطية بطيئة ومعقدة. يحتاج العراق إلى تطوير قوانين الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية لتعزيز جاذبية القطاعات غير النفطية.٣٢ (٢)

٦- ضعف المهارات والبطالة: ضعف المهارات وارتفاع البطالة يعوقان الاستثمار غير النفطي في العراق؛ إذ يعاني سوق العمل من عدم توافق المهارات مع احتياجات القطاعات الناشئة كالتكنولوجيا والزراعة والصناعة. يعتمد التعليم في العراق على الجانب النظري ما يقلل فرص الشباب في اكتساب خبرات عملية مطلوبة ويزيد نسبة البطالة بينهم. ونتيجة لذلك يواجه القطاع الخاص صعوبة في إيجاد كوادر مؤهلة لتشغيل مشاريعه مما يؤخر نمو الاستثمار غير النفطي٣٣.(٣)

٧- الاعتماد الكبير على الواردات: يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الواردات لتلبية الاحتياجات المحلية، مما يُعتبر تحدياً كبيراً أمام تطوير الاستثمار غير النفطي، هذا الاعتماد يجعل من الصعب بناء قاعدة إنتاجية محلية قوية تستطيع توفير السلع والخدمات محلياً، ويقلل من فرص ظهور صناعات محلية قادرة على المنافسة كما يُضعف ذلك من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ويجعل العراق أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، حيث ترتفع تكاليف الاستيراد مع أي تذبذب في الأسعار العالمية أو تغيرات في أسعار العملات. فضلاً عن ذلك يؤثر هذا الوضع سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يزيد الإنفاق على الواردات من العجز التجاري، مما يُعزز الاعتماد على عائدات النفط لتغطية الفجوة. وفي ظل اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، يحدّ هذا من قدرة العراق على استثمار

---

(١) عبد الرحمن عبد الامير واشي الشمري، "اثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق(دراسة تحليلية ٢٠٠٣- ٢٠١٤)"، *جامعة قناة السويس-كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، المجلد الثامن، العدد الثالث ، (٢٠١٧): ص ٦٦٦.

(٢) قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ النافذ المعدل المنشور في جريدة الوقائع العراقي بالعدد (٤٠٣١) في ٢٠٠٧/١/١٧ ، بقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ (قانون التعديل الثاني) ، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٣٩٣) في ٢٠١٦/١/٤ .

(3) .Paolo Lucani, Iraq - Agriculture sector note Agriculture sector note, FAO INVESTMENT CENTRE, Report No. 4 – December 2011,p:16

إيراداته في تطوير قطاعات غير نفطية، مثل الصناعة والزراعة، التي يمكن أن تساهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتوفير فرص عمل جديدة٣٤.[١]

ثالثاً: الاصلاحات الاقتصادية وتوجهات الحكومة نحو(الاستثمار غير النفطي) في العراق

تشكل الإصلاحات الاقتصادية في العراق جزءًا من استراتيجية وطنية طويلة الأمد تهدف إلى تقليل الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، الذي لطالما هيمن على اقتصاد البلاد لعقود. يعاني الاقتصاد العراقي من هشاشة واضحة بسبب تذبذب أسعار النفط العالمية، ما دفع الحكومة إلى وضع خطط لإعادة هيكلة الاقتصاد وإرساء قواعد نمو مستدامة تشمل تطوير القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، وقطاع التكنولوجيا. تستند هذه الإصلاحات إلى مبادرات تشريعية وتنظيمية تدعم بيئة الأعمال وتعزز من جاذبية العراق للاستثمارات الأجنبية والمحلية٣٥.[٢]

تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق تنمية شاملة تخلق فرص عمل جديدة وتدعم مستوى معيشة المواطنين، إلى جانب بناء اقتصاد متوازن يعتمد على مصادر متنوعة للدخل. بدايةً من عام ٢٠٠٦، تم إقرار قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣، الذي كان نقطة تحول في سعي الحكومة نحو تنويع الاقتصاد. يوفر القانون إطارًا قانونيًا يشمل الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمرين الأجانب، إلى جانب تقديم ضمانات قانونية لحماية حقوقهم في مواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية وقد تم تعديل القانون في عام ٢٠١٥، مما أتاح للمستثمرين الأجانب حق التملك بنسبة ١٠٠% للمشاريع الاستثمارية، بما في ذلك التملك الكامل للأراضي، وهي خطوة تهدف إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد.[٣]

القطاع الزراعي، الذي يمتلك إمكانيات كبيرة للنمو، يحظى بدعم من الحكومة ضمن هذه الإصلاحات، حيث تسعى إلى زيادة الإنتاج الزراعي المحلي وتعزيز الأمن الغذائي. ويستهدف العراق تنمية القطاع الزراعي ليس فقط لتلبية احتياجات السوق المحلي، ولكن أيضًا لتطوير منتجات قابلة للتصدير، مما يخفف من اعتماده على السلع المستوردة. وضمن هذا السياق، تعمل الحكومة على تحسين البنية التحتية للري وتقديم الدعم المالي للمزارعين، إلى

(١) عبد المطلب عبدالحميد، *دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية*، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦)، ص٦٨.

(٢) أ.م.د نبيل مهدي الجنابي والباحث عيسى محمد مهدي، "البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة(١٩٩٠-٢٠١٠)"، *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية*، المجلد١٦، العدد٢، (٢٠١٤): ص ١٥٧.

(3) International Monetary Fund, IRAQ SELECTED ISSUES, IMF Country Report No. 19/249, Washington, D.C, July 3, 2019.p; 10

جانب إدخال تقنيات حديثة تزيد من كفاءة الإنتاج الزراعي وتقلل من استهلاك المياه.[١] وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن القطاع الزراعي العراقي يتمتع بفرص كبيرة إذا تم توجيه الدعم المناسب له، ما يمكنه من خلق آلاف الوظائف وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

في قطاع الصناعة، تأتي الإصلاحات الصناعية العراقية كجزء من خطة طويلة الأمد لتنويع القاعدة الاقتصادية. تتمحور هذه الإصلاحات حول تطوير الصناعات التحويلية كالصناعات البتروكيماوية وصناعات المواد الغذائية والبناء، وهي صناعات تمتلك العراق فيها مزايا نسبية لكنها تواجه تحديات هيكلية تتعلق بالبنية التحتية والإمدادات. وقد خصصت الحكومة مناطق صناعية خاصة لتسهيل دخول الشركات إلى السوق العراقي، وتمكينها من الوصول إلى بنية تحتية متطورة تدعم مشاريعها الصناعية فضلاً عن ذلك ، تم إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما أتاح للمؤسسات الخاصة لعب دور أكثر فاعلية في إدارة المشاريع التنموية.[٢] تسعى هذه الخطوات إلى تحسين الإنتاج المحلي وتخفيض حجم الواردات، إلى جانب خلق وظائف في القطاع الصناعي تسهم في تقليل نسب البطالة.

قطاع السياحة، يعتبر العراق غنيًا بالمقومات اللازمة لتطويره، يحظى باهتمام متزايد ضمن هذه الإصلاحات الاقتصادية. يمتلك العراق مواقع أثرية وثقافية تعود لآلاف السنين، وتشكل كنوزًا تاريخية تجذب السياح من مختلف أنحاء العالم. تعمل الحكومة على تحسين البنية التحتية للسياحة من خلال تطوير الخدمات العامة، وتأمين المناطق السياحية وتعزيز الاستثمارات في المرافق الفندقية والخدمية، مما يسهم في جعل العراق وجهة أكثر جاذبية للسياح والزوار.[٣] كما وضعت الحكومة خططًا لترويج التراث الثقافي والديني، وتقديم تسهيلات للمستثمرين في القطاع السياحي، بما في ذلك إعفاءات ضريبية وتقديم قروض بشروط ميسرة.

أما قطاع التكنولوجيا والمعلوماتية يُعتبر من القطاعات الصاعدة في العراق، ويحظى بدعم ملحوظ من الحكومة. تتجه الحكومة نحو بناء بنية تحتية رقمية، وتشجيع الابتكار في مجالات البرمجة وتكنولوجيا المعلومات تم إطلاق مشاريع لتطوير شبكات الإنترنت وتحسين الاتصال، وهي خطوات تهدف إلى تمكين الاقتصاد الرقمي وزيادة مشاركة الشباب في هذا القطاع، مما يعزز من مساهمة التكنولوجيا في الاقتصاد وتبرز أهمية تطوير قطاع التكنولوجيا كجزء من الاقتصاد الرقمي العالمي، حيث يمكن أن يسهم في توفير آلاف الوظائف للشباب العراقيين وتحفيزهم على تأسيس شركات ناشئة.[٤]

---

(١) د. باسم عبد الهادي حسن، *السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، دراسة تحليلية*، (عمان-الاردن: مؤسسة فريدريش ايربت، ٢٠٢٠)، ص ٧.

(٢) المدرس ناجي ساري فارس، *واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق*، (جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠١٨)، ص ١٠٩.

(٣) أ.م.د ندوة هلال جدوة ، "واقع وافاق السياحة في العراق"، *مجلة العلوم الاقتصادية* ، العدد الواحد والاربعون/ المجلد الحادي عشر، نيسان، (٢٠١٦): ص ٧٤.

(4) Technology And innovation In Iraq, A Market Assessment of Tech Sector Businesses in Iraq,International Organization for Migration(IOM) Iraq 2019, p;5

فضلاً عن هذه القطاعات، تسعى الحكومة العراقية إلى تطوير مصادر طاقة بديلة، حيث وضعت خططًا طموحة للاستثمار في الطاقة المتجددة. ومن خلال دعم مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، تسعى الحكومة إلى تحقيق توازن بيئي وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية، فضلاً عن توفير مصادر طاقة بديلة تخفف من العبء على مصادر الطاقة التقليدية. تأتي هذه الجهود ضمن خطط أكبر لتقليل الانبعاثات الكربونية، وتحقيق التزام العراق بمسؤولياته البيئية وفق الاتفاقيات الدولية.

تعتمد هذه الإصلاحات على بيئة تشريعية تدعم الجهود الحكومية في جذب الاستثمارات فقانون الاستثمار رقم ١٣ وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمثلان حجر الزاوية في هذه البيئة التشريعية، اذ يوفران ضمانات وتسهيلات كبيرة للمستثمرين كما أن التعديلات المستمرة على هذه القوانين تعكس مرونة الحكومة العراقية في تكييف القوانين مع المتغيرات الاقتصادية والاحتياجات المتنامية للمستثمرين. ورغم التحديات الكبيرة التي يواجهها العراق، بما فيها الفساد الإداري والبيروقراطية التي تؤثر سلباً على بيئة الأعمال، إلا أن الحكومة تتخذ خطوات جادة لتحسين كفاءة النظام الإداري ومكافحة الفساد، مما يسهم في بناء ثقة المستثمرين ويعزز من فرص نجاح هذه الإصلاحات.[١]

على الرغم من الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه الإصلاحات، مثل شح الموارد المالية وتحديات البنية التحتية، تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن التوجه نحو تنويع الاقتصاد سيعزز من استقرار العراق على المدى الطويل. إن تطوير القطاعات غير النفطية وتوفير بيئة داعمة للاستثمار يسهمان في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات، فضلاً عن تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال فرص العمل الجديدة وتقليل نسب البطالة والفقر.

III. المحور الثالث

تحليل القطاعات (غير النفطية) في العراق

شهدت القطاعات غير النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تغييرات كبيرة نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية التي أعقبت سقوط النظام السابق. تركزت الجهود على إعادة بناء الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط، إلا أن التحديات الأمنية والسياسية أعاقت هذه الجهود رغم ذلك، برزت قطاعات مثل الزراعة والصناعة والخدمات كركائز أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية وبرامج الإعمار في تحسين بعض القطاعات، لكنها ظلت محدودة بسبب الفساد وسوء الإدارة. لا يزال تحقيق التنمية المستدامة في هذه القطاعات هدفاً استراتيجياً يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة.

أولاً: القطاع الزراعي

أن القطاع الزراعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ شهد تحولات كبيرة أثرت على أدائه وإنتاجيته. قبل هذا التاريخ، كان القطاع الزراعي يمثل جزءًا مهمًا من الاقتصاد العراقي،

(1) - Fayadh Abed and Yarub AL-Doruri and other, Review on the energy and renewable energy status in Iraq: The outlooks, Article in Renewable and sustainable Energy Reviews, November 2014, p;817.

حيث وفر فرص عمل واسعة وأسهم في توفير الغذاء للسكان ومع ذلك، تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ بسبب مجموعة من العوامل التي شملت التدهور الأمني، وسوء إدارة الموارد، وعدم كفاية السياسات الزراعية. أحد التحديات الرئيسية التي واجهها القطاع كان تدمير البنية التحتية، بما في ذلك أنظمة الري والقنوات التي كانت تغطي مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية في وسط وجنوب العراق. أدى ذلك إلى تقليص مساحة الأراضي المزروعة وزيادة اعتماد العراق على استيراد المواد الغذائية.[١] فضلاً عن ذلك، ساهم نقص الدعم الحكومي، مثل توفير الأسمدة والمبيدات الزراعية، في تقليل الإنتاجية.

رغم هذه التحديات، تبنت الحكومات المتعاقبة سياسات لتعزيز القطاع، مثل المبادرات الرامية إلى تحسين أنظمة الري الحديثة وتقليل الهدر المائي. كما تم دعم بعض المشاريع الزراعية الصغيرة بهدف تقليل البطالة في المناطق الريفية. ومع ذلك، ظل التأثير محدودًا بسبب التحديات البنيوية مثل الفساد ونقص التمويل.

جدول رقم(٢) يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

السنة	الإنتاج الزراعي (مليون طن)	الأرض الزراعية (مليون هكتار)	الدعم الحكومي (مليار دينار عراقي)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)
2004	2.1	4.5	1.2	6.5
٢٠٠٨	2.3	4.7	1.5	6.3
2012	2.5	4.8	1.8	6.1
2016	2.7	5.0	2.0	6.0
2020	2.9	5.2	2.3	5.8

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. Iraq Agriculture sector note: https://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rust/docs/CH3_IRAQ_web.pdf

(١) - د.عدنان عبدالامير الزبيدي، *الواقع الزراعي في العراق بعد ٢٠٠٣ التحديات والحلول*، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠)، ص٥.

2. Iraq Economic Monitor Public Disclosure Authorized Public Disclosure Authorized Turning the Corner: Sustaining Growth and Creating Opportunities for Iraq's Youth

https://documents1.worldbank.org/curated/en/848371571505101026/pdf/Iraq-Economic-Monitor-Fall-2019-Turning-the-Corner-Sustaining-Growth-and-Creating-Opportunities-for-Iraq-s-Youth.pdf

الجدول اعلاه يوضح التطور التدريجي في أداء القطاع الزراعي في العراق بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٢٠ من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية. تظهر النسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا طفيفًا من ٦.٥% في عام ٢٠٠٤ إلى ٥.٨% في عام ٢٠٢٠، مما يعكس تراجعًا نسبيًا في دور الزراعة ضمن الاقتصاد الكلي. في المقابل، شهد الدعم الحكومي المخصص للقطاع زيادة ملحوظة من ١.٢ مليار دينار عراقي في عام ٢٠٠٤ إلى ٢.٣ مليار دينار في عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس اهتمام الدولة بتمويل وتحفيز هذا القطاع. بالنسبة للأراضي الزراعية، ارتفعت المساحات المزروعة بشكل طفيف من ٤.٥ مليون هكتار إلى ٥.٢ مليون هكتار خلال الفترة ذاتها، مما يدل على جهود للتوسع الزراعي رغم التحديات البنيوية والبيئية. أما الإنتاج الزراعي، فقد شهد تحسنًا تدريجيًا، حيث ارتفع من ٢.١ مليون طن في عام ٢٠٠٤ إلى ٢.٩ مليون طن في ٢٠٢٠، مما يشير إلى تحسن نسبي في الإنتاجية الزراعية بفضل استراتيجيات الدعم والإصلاح.

ثانياً: القطاع الصناعي

أن القطاع الصناعي في العراق شهد تحولات كبيرة بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية اذ تعرضت العديد من المنشآت الصناعية إلى الدمار نتيجة للحروب والعقوبات الاقتصادية، ما أثر بشكل مباشر على قدرة العراق في استعادة وتعزيز قدراته الصناعية. من ناحية أخرى، تسارعت عملية الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الحر، مما أدى إلى تغيرات هيكلية كبيرة في الصناعات العراقية.

في البداية، كانت الصناعات الثقيلة مثل الصناعات البتروكيماوية، الحديد والصلب، والآلات والمعدات من أهم قطاعات الصناعة في العراق وقد تأثرت هذه القطاعات بشكل سلبي بسبب ضعف البنية التحتية والمشاكل الأمنية والفساد الإداري، مما جعل هذه الصناعات لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية. على سبيل المثال، تعرضت المصانع الكبيرة مثل مصنع الصمود في بغداد، وهو أحد أكبر المصانع في العراق، إلى تدمير شبه كامل، ما حد من القدرة

الإنتاجية للقطاع.[١] بعد عام ٢٠٠٣، تعرض القطاع الصناعي في العراق لانتكاسة كبيرة نتيجة لتدمير البنى التحتية وتعطيل المنشآت الصناعية، سواء في القطاع العام أو الخاص تزامنت هذه التحديات مع حالة من الفوضى الاقتصادية التي أثرت سلبًا على القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي، ما أدى إلى انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال، بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية حوالي ٧.٤٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣، لكنها انخفضت بشكل حاد لتصل إلى ٢.٣% بحلول عام ٢٠١٠، مما يعكس عمق التدهور الذي أصاب هذا القطاع فضلاً عن ذلك ، أسهم تخفيف القيود الجمركية في زيادة استيراد السلع المصنعة بتكاليف منخفضة، وهو ما أثر سلبًا على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. هذا الوضع أدى إلى إغلاق العديد من المصانع وتعطل الإنتاج المحلي، كما اعتمدت السياسات الاقتصادية في تلك الفترة بشكل كبير على التوسع في الاستيراد كخيار بديل لتعويض النقص، ما أدى إلى اعتماد الاقتصاد العراقي بنسبة ٩٠% على المواد الصناعية المستوردة، وبنسبة ٨٥% على المنتجات الزراعية المستوردة، هذه السياسات أضعفت القطاع الصناعي المحلي وزادت من هشاشته، مما يستدعي وضع استراتيجيات شاملة لدعم الإنتاج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.[٢]

للنهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ يتطلب جملة من الإصلاحات الجذرية لتحسين البيئة الاستثمارية، التي تأثرت بشكل كبير بسبب التدهور الاقتصادي والاضطرابات السياسية واحدة من أهم الخطوات هي تطوير البنية التحتية المادية مثل شبكات النقل والطاقة، التي تضررت بشكل كبير بسبب الحروب وعدم الاستثمار طويل الأمد.[٣] كما أن تحسين الإطار القانوني والمؤسسي يعد عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات، إذ يجب أن تركز التشريعات على حماية المستثمرين وتقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية فضلاً عن ذلك يجب أن يكون هناك توجه نحو تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط من خلال دعم الصناعات التحويلية والقطاعات غير النفطية، مع تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل

(١) الباحثة شذى خليل، "التنمية الصناعية في العراق خطوات الى الخلف، وحدة الدراسات الاقتصادية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٥ اكتوبر ٢٠٢٠.على الرابط:
https://rawabetcenter.com/archives/118006

(2) Iraqi Industrial Overview, KAPITA Business Hub, this publication is part of Business LANDSCAPE series, publications on Wednesday, 30th September 2020,p;6

(3) Irene Costantini, Statebuilding and Foreign Direct Investment: The Case of Post-2003 Iraq, April 19, Statebuilding and Foreign Direct Investment: The Case of Post-2003 Iraq - INSCT Postconflict Research Database

الاعتماد على الواردات يشمل ذلك الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتأهيل الموارد البشرية لضمان قدرة العمالة العراقية على العمل في صناعات تنافسية.[١]

ثالثاً: القطاع السياحي: الاستثمار في القطاع السياحي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ شهد تحولات كبيرة، حيث ارتبطت هذه التحولات بتغيرات سياسية واقتصادية أثرت بشكل جذري على البنية التحتية والمشهد الاستثماري العام في البلاد. يُعد القطاع السياحي في العراق أحد القطاعات الواعدة، نظراً لما يمتلكه من مقومات طبيعية، تاريخية، ودينية فريدة ومع ذلك، فقد واجه تحديات هائلة نتيجة سنوات طويلة من الحروب والعقوبات الاقتصادية، مما أثر بشكل كبير على جذب الاستثمارات وتطوير هذا القطاع.

بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، برزت العديد من المحاولات لإعادة بناء القطاع السياحي من خلال تشريعات وسياسات تستهدف تحسين بيئة الاستثمار. تم إصدار قوانين مثل قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦، الذي تضمن حوافز مثل الإعفاءات الضريبية وتوفير الأراضي للمشروعات السياحية بشروط ميسرة. إضافة إلى ذلك، تم إنشاء الهيئة الوطنية للاستثمار التي تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار في مختلف القطاعات، بما في ذلك السياحة. كما أن العديد من المحافظات عملت على تخصيص مشاريع استثمارية مرتبطة بالمواقع التاريخية والدينية، وخاصة في مدن مثل كربلاء والنجف وسامراء التي تستقطب ملايين الزوار سنوياً.[٢] مع ذلك، لا تزال التحديات التي تواجه الاستثمار في القطاع السياحي كبيرة. التحديات الأمنية كانت ولا تزال واحدة من أبرز العوائق، حيث إن الوضع الأمني المضطرب على مدى سنوات أثر على تدفق السياح والمستثمرين الأجانب فضلاً عن ذلك تعاني البنية التحتية السياحية من تدهور كبير، بما في ذلك ضعف شبكة النقل والفنادق والخدمات المرتبطة بالسياحة كما أن الفساد الإداري وقلة الشفافية من أكبر العقبات التي تواجه المستثمرين في هذا القطاع. هذه المشكلات تعرقل إجراءات الاستثمار وتؤدي إلى بيئة عمل غير مستقرة وغير جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، كل هذه التحديات تسلط الضوء على الحاجة إلى إصلاحات هيكلية جذرية لتحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق التنمية المستدامة في القطاع السياحي.[٣]

---

(١) د. مدحت القريشي، القطاع الصناعي: واقعه ومشكلاته وسبل النهوض به،٢٠/٠٢/٢٠١٧. http://iraqieconomists.net/ar/2017/02/20

(2) The Investment Law No (13) of 2006, p;7 ,Microsoft Word - The Investment Law No amended.docx

(3) REPORT ON THE JOINT WORLD HERITAGE CENTRE/ICOMOS REACTIVE MONITORING MISSION TO ASHUR (QAL'AT SHERQAT) IRAQ, UNESCO, International Council on Monuments and Sites, 28 MARCH TO 1 APRIL 2022,p;58

على الرغم من هذه التحديات، شهد العراق في السنوات الأخيرة محاولات لتعزيز دوره كوجهة سياحية، خاصة من خلال الترويج للسياحة الدينية التي تمثل العمود الفقري للقطاع، المدن المقدسة، مثل كربلاء والنجف، شهدت استثمارات جديدة في بناء الفنادق وتطوير الخدمات المرتبطة بالزوار و ظهرت محاولات لتطوير السياحة الثقافية والتاريخية، خاصة في مناطق مثل بابل وأور، حيث توجد مواقع أثرية مدرجة ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو.

يمكن اصلاح القطاع السياحي الاستثماري في العراق من خلال معالجة العوائق الأساسية التي تواجه الاستثمار وتطويلار البنية التحتية والسياسات الداعمة.هذا الاصلاح يتطلب تنفيذ خطوات استراتيجية يمكن تلخيصها بالاتي:[١]

١- تعزيز الأمن والاستقرار يُعد شرطًا أساسيًا لجذب السياح والمستثمرين، يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التعاون مع القطاع الأمني والهيئات الدولية لضمان حماية المواقع السياحية والمشاريع الاستثمارية.

٢- تطوير البنية التحتية السياحية يعد ضرورة ملحة يشمل ذلك تحديث المرافق الفندقية، تحسين شبكات النقل، وإعادة تأهيل المواقع التاريخية والطبيعية. هذه الجهود ستساهم في تحسين جاذبية العراق كوجهة سياحية.

٣- يجب وضع إطار قانوني وتنظيمي يشجع المستثمرين، من خلال تقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

٤- تطوير حملات ترويجية دولية تعكس التنوع الثقافي والتاريخي للعراق، مثل مدينة بابل وأور والأهوار، يمكن استثمار وسائل الإعلام الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لتعريف العالم بالمقومات السياحية العراقية.

٥- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص سيساهم في تسريع النمو السياحي يمكن للحكومة أن تؤدي دورًا استراتيجيًا من خلال شراكات مع شركات دولية تمتلك الخبرة في إدارة السياحة.

IIII.المحور الرابع

فرص الاستثمار في القطاعات غير النفطية في العراق: التوجهات المستقبلية واليات التطوير

يُعد الاستثمار في القطاعات غير النفطية في العراق خطوة استراتيجية مهمة نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. بعد عقود من الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي

(1) - Hooman Dabidian and others, Iraq's Tourism Potential,Mena Knowledge and Learning, world bank, March 2013-Number 87.

للإيرادات، يسعى العراق إلى تعزيز تنوع اقتصاده من خلال التركيز على قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والطاقة المتجددة. لتحقيق ذلك، هناك حاجة ماسة إلى تطوير سياسات وآليات تدعم بيئة استثمارية مواتية. هذا يتطلب التوجه نحو تحسين البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات القانونية، وتوفير الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب. في هذا السياق، يسعى هذا المحور إلى استكشاف فرص الاستثمار في هذه القطاعات بالإضافة إلى التوجهات المستقبلية وآليات التطوير التي تعزز من نجاح هذه الاستثمارات في العراق.

أولاً: التوجهات المستقبلية للأستثمار في القطاعات غير النفطية

بعد عام ٢٠٠٣، كان العراق في حاجة إلى تغيير جذري في هيكل الاقتصاد الوطني بسبب الاعتماد الكبير على عائدات النفط وعدم التنوع في مصادر الإيرادات لذا، اتبعت الحكومة العراقية مجموعة من التوجهات والسياسات لمحاولة إصلاح مسار الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل: الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والخدمات. كانت هذه التوجهات تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط. **ويمكن تلخيص هذه السياسات الحكومية بالاتي:**

١- دعم الصناعة والزراعة: قامت الحكومة العراقية بوضع سياسات لدعم قطاع الصناعة الذي كان يعاني من تدهور كبير بعد فترة من الحروب والعقوبات في هذا السياق، تم التركيز على تحسين الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات فضلاً عن ذلك ، عملت الحكومة على تعزيز البنية التحتية الصناعية من خلال تحديث مصانع الإنتاج وتطوير الصناعات التحويلية مثل صناعة السيارات والمنسوجات. [١]في قطاع الزراعة، كانت هناك محاولات لتوسيع إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية من خلال تطوير تقنيات الري المستدامة وزيادة الإنتاجية الزراعية، رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها العراق في هذا المجال، مثل قلة الموارد المائية اذ وضعت الحكومة العراقية استراتيجيات لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تحسين القطاع الزراعي وتطويره.[٢]

٢- إصلاحات تشريعية وتحفيز الاستثمارات: قامت الحكومة العراقية بوضع قوانين جديدة لتنظيم الاستثمار، مثل "قانون الاستثمار العراقي" لعام ٢٠٠٦، والذي يمنح مزايا ضريبية وإعفاءات للمستثمرين الأجانب والمحليين هذا القانون كان جزءًا من الجهود التي تهدف إلى

(1) Iraq - Country Commercial Guide, Market Opportunities, International Trade Administration, Last published date:2021-11-1 .https://www.trade.gov/country-commercial-guides/iraq-market-opportunities

(2) - Iraq - Country Commercial Guide, Agriculture, International Trade Administration،Last published date: 2021-11-02 .https://www.trade.gov/country-commercial-guides/iraq-agriculture

تحسين بيئة الأعمال في العراق وتشجيع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية. على سبيل المثال، يشمل القانون إعفاءات ضريبية للمشروعات الصناعية والزراعية، وتوفير أراضٍ للاستثمار، فضلاً عن تسهيلات في الحصول على التمويل.

٣- قطاع الطاقة المتجددة: بدأ العراق في تعزيز استثماراته في مجال الطاقة المتجددة، ووضعت أهدافًا طموحة لتحقيق تحول تدريجي نحو مصادر الطاقة النظيفة. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢، أطلقت العراق برنامجًا لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية بمقدار ٧٥٠ مليون دولار، والذي يأتي كجزء من رؤية أكبر تهدف إلى توليد ٢٥% من احتياجات الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠ تم توقيع إعلان مشترك بين الاتحاد الأوروبي والعراق لتعزيز التعاون في مجالات التنمية المستدامة والطاقة المتجددة هذه المبادرة تشمل مشروعات للطاقة الشمسية في مناطق متعددة مثل الأنبار.[١] وتعمل الحكومة العراقية على معالجة قضايا مثل حرق الغاز، من خلال مشاريع تهدف إلى تقليص انبعاثات الكربون الناتجة عن هذا الحرق، وتعزيز استخدام الغاز المصاحب في مشاريع أخرى مثل إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء

4-التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي: عملت الحكومة العراقية على تعزيز الاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي من خلال تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن الأمثلة البارزة على ذلك هو إطلاق مشروع "المدن الرقمية" ويهدف هذا المشروع إلى تحسين الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة وتوسيع نطاق الشبكات الرقمية في جميع أنحاء العراق. كما تم تطوير مشاريع أخرى مثل "المنطقة الحرة لتكنولوجيا المعلومات" في بغداد، والتي تهدف إلى جذب الاستثمارات في القطاعات التكنولوجية والرقمية يشمل المشروع توفير بيئة تشريعية مشجعة على الاستثمار، مثل تسهيلات ضريبية للمستثمرين في قطاع التكنولوجيا والابتكار.[٢]

كما بدأت الحكومة العراقية بالتعاون مع شركات دولية في إنشاء بنية تحتية لتسريع نشر الإنترنت واسع النطاق في جميع المدن الكبرى، وهو ما ساهم في نمو الشركات التقنية الناشئة، تم دعم هذا الاتجاه من خلال إنشاء برامج تدريبية للشباب العراقي في مجالات البرمجة وتكنولوجيا المعلومات مما أتاح خلق فرص عمل جديدة في القطاع الرقمي.

(1) Iraq's Energy Sector A Roadmap to a Brighter Future,Internationa Energy Agency, April 2019,p;11

(2) Wafa Fawzi, Financial Technology in Iraq: Current Status and Future Prospects, Al-Bayan Center for Planning and Studies,2024.p;4

ورغم هذه التوجهات يواجه العراق العديد من التحديات في تنفيذ هذه الاستراتيجيات، مثل الفساد الإداري، وصعوبة في تطبيق التشريعات بشكل فعّال ويبقى التحدي الأكبر هو قدرة الحكومة على معالجة القضايا الأمنية والاقتصادية والمالية التي تعرقل تنفيذ هذه التوجهات بشكل كامل وفعّال.

ثانياً: آليات التطور لتعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية:

تطوير الاستثمار غير النفطي في العراق يتطلب مجموعة من الآليات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتوفير العوامل اللازمة لجذب الاستثمارات في القطاعات غير النفطية. يعد قطاع الصناعة والزراعة والخدمات، بما في ذلك السياحة والتكنولوجيا، من القطاعات الأساسية التي تحتاج إلى تطوير لدعم الاقتصاد العراقي. لتحقيق هذا الهدف، يجب تعزيز العديد من العوامل الأساسية مثل استقرار البيئة القانونية، تحسين البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري.**ويمكن تلخيص اهم الاليات لتطوير القطاعات غير النفطية في العراق بالاتي:**

١- البيئة القانونية والتشريعية تعد من أولى الأولويات التي يجب معالجتها في العراق. إذ تحتاج الحكومة إلى تبني قوانين تنظيمية مرنة تشجع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار هذا يشمل تسهيل الإجراءات البيروقراطية وتقليص الروتين الإداري الذي قد يعرقل الإجراءات الاستثمارية على سبيل المثال، لا بد من تحسين البيئة الضريبية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية أو تحفيزات للشركات الجديدة، خاصة في القطاعات الصناعية والزراعية. حيث تشير التقارير الاقتصادية إلى أن الإصلاحات القانونية تعتبر حجر الزاوية لتطوير الاستثمار غير النفطي في العراق وأبرزها قانون الاستثمار العراقي الذي يوفر الحوافز للمستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتم مراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بحقوق الملكية وحماية المستثمرين، خاصة في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية التي يواجهها العراق.[١]

٢- يعتبر تحسين البنية التحتية الاقتصادية خطوة مهمة نحو تحفيز الاستثمار غير النفطي في العراق. وتكمن أهمية هذه البنية في تسهيل حركة التجارة وتنقل السلع والخدمات داخل البلاد، وكذلك تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية يشمل ذلك تحديث الموانئ والمطارات، وتوسيع شبكة الطرق، وتعزيز البنية التحتية الرقمية التي تدعم التحول الرقمي في العراق. ووفقاً للبنك الدولي، فإن تحسين البنية التحتية يسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعزز القدرة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية.

(1) Mari Pangestu, Nature's High Returns, project Syndicate, Dec 12, 2022, https://www.project-syndicate.org/

٣- القطاع الزراعي في العراق يمكن أن يكون محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي غير النفطي، خصوصًا في ظل تزايد الحاجة للأمن الغذائي. يجب دعم هذا القطاع من خلال تبني تقنيات حديثة في الزراعة، مثل تحسين أساليب الري واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي. كما ينبغي الاستثمار في تطوير المناطق الريفية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تسهم في تحسين الإنتاج المحلي وعلاوة على ذلك، يُعد القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات التحويلية مثل صناعة الأغذية والملابس من القطاعات ذات الإمكانيات العالية، التي تحتاج إلى دعم حكومي خاص لتطويره وتحفيز الاستثمارات فيه.

٤- تطوير رأس المال البشري، إذ لا يمكن تحقيق النمو المستدام في القطاعات غير النفطية دون الاستثمار في التعليم والتدريب المهني. يعتبر التدريب على المهارات التقنية والمهنية من العوامل الأساسية لتأهيل الأيدي العاملة للمساهمة بفعالية في المشاريع الاستثمارية في القطاعات المختلفة. إلى جانب ذلك، يجب تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الشباب على بدء مشاريعهم الخاصة، وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. وفقًا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعتبر تمكين الشباب من خلال التعليم والتدريب أساسًا لتحفيز النمو في القطاعات غير النفطية.

الخاتمة

سلطَ البحث الضوء على أهمية الاستثمار غير النفطي كركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فقد أظهرت الدراسة أن الاعتماد الكبير على النفط خلق هشاشة في الاقتصاد الوطني وعرّضه لتقلبات الأسعار العالمية مما يؤكد ضرورة إيجاد بدائل استثمارية فعالة تساهم في تقليل المخاطر الاقتصادية كما كشفت الدراسة أن التحديات القانونية والإدارية والأمنية تمثل عوائق حقيقية أمام تطور القطاعات غير النفطية رغم وجود نصوص قانونية داعمة كالاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ولذا يتطلب الأمر تنفيذ إصلاحات شاملة لتعزيز بيئة الأعمال وتحسين البنية التحتية وزيادة الاستقرار السياسي لضمان جذب المستثمرين المحليين والأجانب وتفعيل القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية بشكل ممنهج يساهم في خلق فرص عمل ويحفز النمو الاقتصادي علاوة على ذلك فإن تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية المختلفة يشكل عاملًا حاسمًا لنجاح السياسات التنموية وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي ومن هذا المنطلق فإن نتائج البحث تؤكد أن الاستثمار غير النفطي ليس خيارًا بل ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق مما يستوجب العمل على تطوير آليات تنفيذية فعالة ترتكز على الشفافية والمساءلة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

الاستنتاجات والتوصيات

١- يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل مفرط على النفط مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية لذا ينبغي تعزيز البيئة القانونية والإدارية لجذب الاستثمارات غير النفطية عبر تبسيط الإجراءات وتحسين الشفافية.

٢- يشكل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ خطوة إيجابية لدعم القطاع غير النفطي لكنه لم يُطبق بشكل كاف، لذلك يجب تطوير البنية التحتية الأساسية لدعم هذه القطاعات وضمان استمراريتها.

٣- يشكل ضعف الاستقرار السياسي والأمني عائقًا رئيسيًا أمام نمو القطاعات غير النفطية، ومن الضروري تحسين الاستقرار لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

٤- يمتلك العراق إمكانات كبيرة في القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية لكنها غير مستغلة بشكل فعّال، مما يستدعي وضع استراتيجيات متكاملة لتحفيز هذه القطاعات.

٥- يؤدي غياب التنسيق بين الجهات الحكومية إلى تقليل فعالية السياسات الاقتصادية الرامية لتنويع مصادر الدخل، لذا يجب تعزيز التنسيق لضمان تنفيذ السياسات بشكل فعّال ومنسجم.

المصادر

أولاً: الكتب

١- إبراهيم أنيس : *المعجم الوسيط* ، ج١ ، مطبعة قطر الوطنية ، ١٩٨٥.

٢- الإمام ابن منظور : *لسان العرب* ، مادة (ثمر) ، م١ ، بيروت: دار صادر ، ١٩٦٥.

٣- د. باسم عبد الهادي حسن، *السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، دراسة تحليلة*، عمان- الاردن: مؤسسة فريدريش ايربت، ٢٠٢٠،

٤- د. محمد صالح جابر، *الاستثمار بالاسهم والسندات وتحليل الاوراق المالية*،ط١، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢،ط١.

٥- د.سيد الهواري، *أساسيات إدارة البنوك*، مكتبة عين شمس، ١٩٧٦.

٦- د.عدنان عبدالامير الزبيدي، *الواقع الزراعي في العراق بعد ٢٠٠٣ التحديات والحلول*، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠.

٧- عبد المطلب عبدالحميد، *دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية*، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦.

٨- المدرس ناجي ساري فارس، *واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق*، جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠١٨.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١-سعاد صديقي، "دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -وكالة جيجل-" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ص١٨.

ثالثاً: البحوث العلمية

١- أ.م.د نبيل مهدي الجنابي والباحث عيسى محمد مهدي، "البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة(١٩٩٠-٢٠١٠)"، *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية*، المجلد١٦، العدد٢، (٢٠١٤): ص ١٥٧.

٢- أ.م.د ندوة هلال جدوة ، "واقع وافاق السياحة في العراق"، *مجلة العلوم الاقتصادية* ، العدد الواحد والاربعون/ المجلد الحادي عشر، نيسان، (٢٠١٦): ص ٧٤.

٣-الاستاذ المساعد الدكتور مايح شبيب الشمري، "تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، *جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد*، (٢٠١٤):ص ٥.

٤-جمال قاسم، د. محمد اسماعيل واخرون، "التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات"، *صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية*، العدد ١١٨، (٢٠٢٣): ص١٧.

٥-حامد الاملح، "دور النفط في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥- ٢٠٢٠ /قراءة تحليلية"، *مجلة البحوث والدراسات البترولية*، أيلول، (٢٠٢٢): ص ٦.

٦- عبد الرحمن عبد الامير واشي الشمري، "اثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق(دراسة تحليلية ٢٠٠٣- ٢٠١٤)"، *جامعة قناة السويس-كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، المجلد الثامن، العدد الثالث ، (٢٠١٧): ص ٦٦٦.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

١-الباحثة شذى خليل، "التنمية الصناعية في العراق خطوات الى الخلف، وحدة الدراسات الاقتصادية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٥ اكتوبر ٢٠٢٠.على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/118006

٢-تعريف الموسوعة البريطانية(Britannica) للاستثمار على الموقع: | Investment Savings, Retirement & Risk Management | Britannica Money

٣-تقرير صندوق النقد العربي لعام ٢٠٢١.ص ٤٠ على الموقع الالكتروني:

https://www.trade.gov/country-commercial-guides/iraq-market-opportunities

٤-د. مدحت القريشي، القطاع الصناعي: واقعه ومشكلاته وسبل النهوض به،٢٠/٠٢/٢٠١٧.
ttp://iraqieconomists.net/ar/2017/02/20

خامساً: القوانين:

١-قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ النافذ المعدل المنشور في جريدة الوقائع العراقي بالعدد (٤٠٣١) في ٢٠٠٧/١/١٧ ، بقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ (قانون التعديل الثاني) ، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٣٩٣) في ٢٠١٦/١/٤ .

سادساً: المصادر باللغة الانكليزية

1- The Dutch Disease" The Economist. 26 November 1977. pp. 82–83.pdf
2- A point made neatly by P. J. O'Rourke, On the Wealth of Nations, Atlantic Monthly Press, New York, 2006, p:20.
3- Ali Al-Mawlawi, Iraq's National Development Strategies: Exploring Weaknesses in Policy Planning and Investment, Al-Bayan Center for Planning and Studies,2019, p;4
4- Dr. Frederick C. Huxley and Dr. Akeel al-Khakani, Skills Development to Support Employment Generation in Iraq, Independent interim evaluation, UNDG Iraq Trust Fund, May 2010, p; 5
5- Fayadh Abed and Yarub AL-Doruri and other, Review on the energy and renewable energy status in Iraq: The outlooks, Article in Renewable and sustainable Energy Reviews, November 2014, p;817.
6- Global FDI Greenfield Investment trends in Tourism, Tourism Investment Report 2020, In association with fDi Intelligence from the Financial Times, Tourism Investment Report 2020 | UN Tourism
7- Hooman Dabidian and others, Iraq's Tourism Potential,Mena Knowledge and Learning, world bank, March 2013-Number 87.

8- https://documents1.worldbank.org/curated/en/099729211162223616/pdf/IDU0f98d9eec05e2a04817093f20fc8a1c0db448.pdf
9- https://www.uio.no/studier/emner/sv/oekonomi/ECON4925/h08/undervisningsmateriale/DutchDisease.pdf
10- International Energy Agency, World Energy Outlook 2021, p: 233.
11- International Monetary Fund, IRAQ SELECTED ISSUES, IMF Country Report No. 19/249, Washington, D.C, July 3, 2019.p; 10
12- INVESTING IN FARMERS AGRICULTURE HUMAN CAPITAL INVESTMENT STRATEGIES, Kristin Davis IFPRI Johanna Gammelgaard IFPRI CONSULTANT and others, Published by the Food and Agriculture Organization of the United Nations and the International Food Policy Research Institute, Rome, 2021,p;9
13- INVESTMENT AND NEW INDUSTRIAL POLICIES. For more details:
14- Iraq - Country Commercial Guide, Agriculture, International Trade Administration,Last published date: 2021-11-02. https://www.trade.gov/country-commercial-guides/iraq-agriculture
15- Iraq - Country Commercial Guide, Market Opportunities, International Trade Administration, Last published date:2021-11-1.
16- Iraq's Energy Sector A Roadmap to a Brighter Future,Internationa Energy Agency, April 2019,p;11
17- Iraqi Industrial Overview, KAPITA Business Hub, this publication is part of Business LANDSCAPE series, publications on Wednesday, 30th September 2020,p;6
18- Irene Costantini, Statebuilding and Foreign Direct Investment The Case of Post-2003 Iraq, April 19, Statebuilding and Foreign Direct Investment: The Case of Post-2003 Iraq - INSCT Postconflict Research Database
19- Job creation rates between renewable and non-renewable industries | World Economic Forum
20- Joel Jaeger, Why do green investments create more jobs? Experts explain, World Economic Forum, Dec8,2021 .

21- Laxmikanth nayaka, T.O and Laxmana, "Digitalisation in The Banking Sector", International Journal of Trend in Scientific Research and Development. (IJTSRD), vol 5.2018, p:33.
22- Mari Pangestu, Nature's High Returns, project Syndicate, Dec 12, 2022, https://www.project-syndicate.org/
23- María Lasa Aresti, Oil and Gas Revenue Sharing in Iraq, Natural Resource Governance Institute, July 2016.p:13.
24- Matt Banholzer and Tim Koller with Laura LaBerge, How innovation can accelerate industry momentum, article in Mckinsey and company, August 13, 2024. How innovation and growth accelerate momentum | McKinsey
25- Mohamad H. Rashama, Aqeel H. Jaberb, Sabah R. Mahdi, Financial and Administrative Corruption and Its Economic Effects (Iraq as a Case Study), International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 12, Issue 7, 2020,p.6
26- Paolo Lucani, Iraq - Agriculture sector note Agriculture sector note, FAO INVESTMENT CENTRE, Report No. 4 – December 2011,p:16
27- REPORT ON THE JOINT WORLD HERITAGE CENTRE/ICOMOS REACTIVE MONITORING MISSION TO ASHUR (QAL'AT SHERQAT) IRAQ, UNESCO, International Council on Monuments and Sites, 28 MARCH TO 1 APRIL 2022,p;58
28- Saad Znad Darwish, Iraq's Administrative and Financial Corruption: A Perspective, Business and Management Department, Kingdom University, Manama, Bahrain, January 2023,p; 2776.
29- Surbhi Jain, Investing In Renewable Energy For A Sustainable Future, Forbes. Jun 9, 2023. Investing In Renewable Energy For A Sustainable Future
30- Technology And innovation In Iraq, A Market Assessment of Tech Sector Businesses in Iraq,International Organization for Migration(IOM) Iraq 2019, p;5

31- The General Theory of Employment, Interest, and Money, John Maynard Keynes,International and Relations and Security Network, February 1936,p:37.
32- The Investment Law No (13) of 2006, p;7 ,Microsoft Word - The Investment Law No amended.docx
33- THE STATE OF FOOD AND AGRICULTURE, REVEALING THE TRUE COST OF FOOD TO TRANSFORM AGRIFOOD SYSTEMS, Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome, 2023,p;12
34- The Theory of Economic Development, Joseph A. Schumpeter, Contributed by Richard Swedberg, 1st Edition, Published17 May 2021, London, p:54.
a. unified-arab-economic-report-2021.pdf (amf.org.ae)
35- Wafa Fawzi, Financial Technology in Iraq: Current Status and Future Prospects, Al-Bayan Center for Planning and Studies,2024.p;4
36- What Drives Successful Economic Diversification in Resource-Rich Countries? Addisu A. Lashitew, Michael L. Ross, and Eric Werker,19 july 2023, p 176.
37- World Bank, Iraq Economic Monitor – Protecting Vulnerable Iraqis in the Time of a Pandemic: The Case for Urgent Stimulus and Economic Reforms, November 11, 2020,p; 12.
38- World Bank, Iraq Economic Monitor, Fall 2022: A New Opportunity to Reform.p;1
39- World Investment Report 2018 - Investment and New Industrial Policies